الآثار السلبية لهجرة الأدمغة على الجامعة الجزائرية

الباحث بزرل كبير عبد الكريم
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
bezrelkabir1989@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة هجرة الأدمغة من الجامعة الجزائرية نحو الخارج، حيث أصبحت هذه الأخيرة تشكل هاجسا مخيفا للجامعة الجزائرية نظرا لما تمثله من خسارة لجزء مهم من رأسمالها البشري في الوقت الذي تبحث فيه الجامعة الجزائرية عن موقعها بين الجامعات العالمية، وعليه فلقد تنوعت أسباب هذه الهجرة بين سياسية واقتصادية واجتماعية لذلك سوف نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأسباب والدوافع التي تقف خلف هذه الظاهرة وأثر ذلك على الجامعة بالإضافة إلى تقديم بعض الإحصائيات التي سنبرز من خلالها خطورة هذه المشكلة مع الإشارة إلى جملة من التدابير للحد منها.

الكلمات المفتاحية: هجرة الأدمغة، الجامعة الجزائرية.

Abstract:

goal of this study is to identify the phenomenon of brain drain from the Algerian university to abroad. Where the latter became a frightening concern for the Algerian University because of the negative effects of it. In view of loosing an important part of its human capital at a time when the Algerian university is looking for its position among the international universities. Therefore, the reasons for this migration varied between political, economic and social. Therefore, we will try to shed light on the reasons behind this phenomenon and it's impact on the university with reference to a number of measures to reduce them.

Keywords: *Algerian university, brain drain.*

مقدمة:

تعاني الجزائر كباقي الدول العربية من ظاهرة هجرة كفاءاتها العلمية، فلقد شكلت هذه الأخيرة أحد المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر بسبب النقص الكبير الذي في مواردها البشرية، حيث دفعت الصورة الذهنية السلبية المتشكلة لدى الأساتذة والطلبة نحو الجامعة الجزائرية إلى الهروب نحو الدول المتقدمة، فتشكل هذه الصورة راجع إلى عدة أسباب في مقدمتها الأسباب الاقتصادية من تدني رواتب الأساتذة وضعف الحوافز مقارنة بزملائهم في البلاد الأخرى، وأسباب علمية من بطئ التطور في التعليم الجامعي بسبب عدم توفير الجامعة الجزائرية المناخ الملائم للبحث العلمي من مخابر ومعامل، وأحدث المكتبات ودور النشر...الخ.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ماهي أسباب ودوافع هجرة الأدمغة من الجامعة الجزائرية؟ وماهي الآثار السلبية المترتبة عنها؟

للإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: تعريف هجرة الأدمغة.

المحور الثاني: أسباب هجرة الأدمغة وآثارها السلبية.

المحور الثالث: بعض التدابير للحد من هجرة الأدمغة.

المحور الأول: تعريف هجرة الأدمغة

إن هجرة العقول أو الأدمغة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة هي جزء من ظاهرة الهجرة العالمية التي عرفتها البشرية منذ القدم، ولقد ابتدع البريطانيون مصطلح هجرة الأدمغة لوصف خسارتهم من العلماء والمهندسين والأطباء نتيجة للهجرة وبخاصة إلى الولايات المتحدة.[1]

أما في الوطن العربي بدأت ظاهرة هجرة العقول بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر، خاصة سوريا، لبنان، الجزائر، حيث اتجهت الكفاءات العلمية السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أمريكا اللاتينية، واتجهت الكفاءات الجزائرية إلى فرنسا، وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة لاسيما خلال الحربين العالميتين، وفي السنوات الخمسين الأخيرة هاجر من الوطن العربي مابين 25٪ إلى 50٪ من حجم الكفاءات

[1] – إبراهيم عبدالخالق رءوف، كفاح يحي صالح العسكري، دراسة ظاهرة هجرة العقول: أسبابه، علاجها من وجهة نظر التدريسيين والتدريسيات في كلية التربية بجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، ع 2، 2007، ص 219.

العربية. لطلك أصبحت ظاهرة هجرة العقول من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العربي.[1]

إن عبارة هجرة العقول أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريبا عاليا من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى، واعتبرت منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق باتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري.[2] إن اعتبار منظمة اليونسكو لهذا النوع من التبادل بأنه شاذ راجع إلى أن هذا التبادل يتم من طرف واحد، وهذا بسبب استحواذه على عوامل جذب تعمل على استقطاب الكفاءات.

كما يقصد بهجرة العقول والكفاءات نزوح حملة الشهادات العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين والباحثين والاختصاصين في علوم الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتربية والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والبيولوجيا.[3]

وعرفها محمد عبد العليم مرسي بأنها" غياب العناصر البشرية الحيوية اللازمة والمطلوبة لتحقيق عملية التنمية الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته، هذا الغياب قد يكون بالهجرة أصلا أو الامتناع عن العودة بعد قضاء فترة معينة بالخارج بقصد الدراسة أو التدريب، طالت هذه الفترة أو قصرت،وهذا النزيف يندرج تحته أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى، والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حية المجتمع حاضره ومستقبله.[4]

مما تقدم يمكن القول بأن هجرة الكفاءات هي انتقال الموارد البشرية ذات الكفاءة العلمية العالية من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر بهدف البحث عن بيئة علمية واجتماعية أفضل.

---

[1] – خضير عباس النداوي، هجرة العقول العربية،على الموقع الإلكتروني:
http://www.anfasse.org/2010-12-29-18-25-49/2010-12-30-15-58-49/738-2010-07-11-16-31-28. 19:00 - 2117/11/1-.

[2] – إبراهيم عبدالخالق رءوف، كفاح يحي صالح العسكري، مرجع سابق، ص 219.

[3] – خضير عباس النداوي، مرجع سابق،

[4] – مبروك كاهي،" مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل"،(رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2011)، ص 122.

المحور الثاني: أسباب هجرة الأدمغة وآثارها السلبية

1- أسباب هجرة الأدمغة:

لقد حدد وليام غليرز في دراسته المعنونة ب" هجرة الكفاءات ما نعرفه وما تحتاج إلى معرفته"، والتي أعدها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أن يحدد دوافع هجرة الكفاءات من خلال تسليط الضوء على المهاجر والبلد المضيف بما يقدمه من إغراءات للهجرة. أما الموطن الأصلي فله دور سلبي، لعدم قيامه بتأمين الظروف والشروط المادية والمعنوية التي تحتاجها الكفاءات. وأعطى مثالا عن دوافع الطلاب للهجرة وقرار الدراسة بالخارج ومتابعة الاختصاص،وماهية روابط ولاء الطلاب بالموطن الأصلي، والدور السلبي له في عدم تأمين ما يمكنهم من الدراسات العليا.حيث قسم عوامل هجرة الكفاءات إلى قسمين، عوامل طرد وعوامل جذب.[1]

أ. عوامل الدفع (الطرد)

ترتبط هذه العوامل بالظروف التي يعيشها الباحث في بلده الأصلي والتي أجبرته على الهجرة إلى الخارج، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ-1- العوامل العلمية:

إن من الأسباب العلمية لهجرة الكفاءات الجزائرية تدني ترتيب الجامعة الجزائرية من ضمن أفضل الجامعات في العالم، حيث أسقط كل من تصنيف "شنغهاي" وتصنيف" ذاي اوس" الجامعة الجزائرية من ضمن أفضل 500 جامعة في العالم. فبالإضافة إلى تدني تصنيف الجامعة الجزائرية توجد أسباب أخرى تعليمية تدفع بالكفاءات الجزائرية إلى الهجرة للبحث عن فرص أخرى لتحسين مستواها التكويني والعلمي، ألا وهي ضعف جودة التعليم العالي في الجزائر فحسب تقرير مؤشر المعرفة العربي لعام 2015 أن الجامعات العربية تعاني من طرق تدريس غير ملائمة، كما تعني فقرا شديدا في سياسات البحث العلمي والمقررات الأكاديمية التي معظمها لم تخضع للتحديث ولم تواكب متطلبات المعرفة، فبالنسبة لمؤشر جودة التعليم العالي فقد تحصل على وزن مقداره 44,61، بينما مؤشر البحث والتطوير والابتكار فتحصل على 22,17 وكلها أوزان ضعيفة تدل على ضعف القطاع.[2]

---

[1] صابرينة مغتات، "محددات انبعاث ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة قياسية حالة الجزائر"،(رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2012)، ص 33.

[2] مانع فاطمة، أسباب هجرة الكفاءات الجزائرية وآثارها السلبية على التنمية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 15، مجلد 2، 2016، ص ص 280 - 281.

كما تواجه العديد من الكفاءات العلمية الكثير من المشاكل التي تجبرها على الهجرة إلى الخارج وذلك لعدم تقدير تخصصها وخبراتها، ولفقدان المعايير العلمية لوضع العالم المناسب في المكان المناسب، واكتشاف العالم أن البيئة التي يعيش فيها يخضع توزيع المناصب فيها للمحسوبية والوساطة والنفوذ الحزبي دون الملائمة بين حاجات الكفايات العلمية وحاجات المجتمع، واحتكار السلطات بأيدي فئة جاهلة تسخر ذوي الكفاءات لأدوار روتينية آلية في تنفيذ شعرها" اخضع أو ارحل" وكذلك مراقبة العلماء وتفضيل الخبراء الأجانب عليهم، وإيمان بعض صناع القرار بالعبقرية المطلقة للخبرات الأجنبية ومنحها الرواتب الباهظة ووصف مثيلاتها من الكفايات العربية بعدم الكفاءة.[1]

كذلك من العوامل التي تدفع الأساتذة إلى الهجرة الإجراءات الإدارية المعقدة وعدم مشاركتهم في اتخاذ القرارات، وارتباطها بمدى القرب من صانع القرار على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى سياسة الترقية التي تعتمد على الأقدمية لا على الكفاءة العلمية، وبالتالي يتساوى المجتهد والكسول، كما تعاني أغلب الجامعات في الوطن العربي من الافتقار إلى وسائل وإمكانيات البحث العلمي كالأدوات اللازمة لإجراء التجارب، كذلك نقص الحواسيب والمعامل، افتقار المكتبات إلى الكتاب الجيد والمفيد الذي يساير الحركة العلمية في الخارج، إضافة إلى غياب مؤسسات ترعى وتتبنى الأفكار الجديدة من حيث الإنفاق.[2]

يعاني بعض العلماء في الوطن العربي من انعدام وجود اختصاص حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعة الصواريخ، ناهيك عن مشاكل عدم تقدير العلم والعلماء، حيث يقول روبرت مكنمار مدير البنك الدولي السابق" أن العقول تشبه القلوب بصفة عامة في أنها تذهب إلى حيث تلقى التقدير.[3]

انخفاض الإنفاق على البحث العلمي: حيث جعلت الدولة 60 من الجامعات الجزائرية جامعات تعليمية لا يتعدى فيها البحث العلمي 30 من نشاطها، حيث أن تمويل

[1] – عاصم محمد راضي الحنبلي، " مدى توفر العوامل الطاردة لهجرة الأدمغة من جامعات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها"،(رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة النجاح، 1993)، ص 21.

[2] – طاهر محمد بن طاهر،هجرة العقول العربية وواقع التعليم العالي وسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، ص 9.

[3] – نصر الدين محمد أبو غمجة، هجرة العقول العربية مقترحات علمية ورؤى مستقبلية للمواجهة، مجلة الدراسات المستقبلية، ع 1، 2016، ص 13.

الأبحاث في الجامعات لا يغطي سوى 50 من الباحثين الجزائريين، وهو موجه لتمويل الأبحاث الممتازة فقط، ودفع بقية الباحثين لإيجاد تمويل لأبحاثهم من المؤسسات والشركات الوطنية والدولية، فرغم ما تبذله الجزائر من جهود إلا أن حالة القطاع لا تزال تشكل سببا رئيسيا في هجرة الأدمغة، فما يخصص من ميزانية للبحث العلمي هو ضعيف مقارنة بالعديد من الدول العربية، ففي سنة 2012 قدرت ميزانية البحث العلمي ب 0.63٪ من الناتج الداخلي الخام، وفي 2016 بلغت الميزانية 352 مليار دج أي ما يعادل 4٪ من الميزانية العامة. [1]

أ-2- العوامل الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية من بين أهم الأسباب الدافعة إلى هجرة الأدمغة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ونوجزها فيما يلي:

❖ تدني الرواتب:

إن الأوضاع الاقتصادية في دول الإرسال لا تسمح بأن يتقاضى ذوي الكفاءات ما لا يناسب مستواهم العالي من التأهيل والتدريب، حيث تعد الرواتب والأجور التي يتقاضاها الأساتذة منخفضة جدا في أغلب الدول النامية، الأمر الذي يجعل البعض يعمد إلى العمل خارج أوقات الدوام الرسمي وفي أعمال قد لا تتناسب مع اختصاصه في سبيل توفير دخل إضافي لمواجهة أعباء المعيشة والتي تشهد ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع الأسعار[2]. ففي الجزائر يعد أجر الأستاذ الجامعي من بين أدنى الأجور في العالم لدرجة أنه لا يكفي حتى لتغطية النفقات الأساسية.

❖ انتشار البطالة المتزايدة في صفوف الخريجين: وذلك بسبب فقدان التنسيق بين احتياجات السوق المحلية من العمالة وما بين أعداد الخريجين الذي يتضاعف عاما بعد آخر مسببا ارتفاعا متزايدا في أعداد العاطلين عن العمل.

أ-3- العوامل السياسية:

من بين أهم العوامل السياسية الطاردة للكفاءات العلمية مايلي:

❖ عدم الاستقرار السياسي:

إن حرية العقل وحرية العمل تنعدم في ضل ظروف عدم الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى غياب عنصر هام في شخصية الإنسان وهو جانب الاستقرار والاطمئنان النفسي

[1] - مانع فاطمة، مرجع سابق، ص 279.

[2] - صابرينة مغتات، مرجع سابق، ص 33.

وحق الإنسان في التعبير عن الذات وبحرية تامة، وفي مثل هذه الحالة فإن الكثير من ذوي الأدمغة يفكر بالهجرة إلى المكان الذي يحقق له الحرية والاطمئنان.[1] حيث جاء في دراسة للمكتب الوطني للإحصاء في الجزائر بتاريخ 1997/7/27 أن حوالي 410 ألاف جزائري غادروا بلادهم ولم يعودوا إليها الفترة 90ـ95 وذلك بسبب موجات العنف التي طالت الجزائر، وأضافت الدراسة أن الجزائر خسرت من إطاراتها الرفيعة المستوى من الأطباء وأساتذة الجامعة والمهندسين والصحافيين الذين هربوا من الإرهاب وأعطت مقالا عن ذلك بمغادرة أكثر من 1000 أستاذ جامعي.[2]

❖ البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة:

يتجسد ذلك في وجود جهاز إداري تقليدي لا يقدر أهمية العلماء ولا يحترم دورهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ويتشبث برأيه ولا يحاور ولا يأخذ بآراء الآخرين، ناهيك عن صعوبة وصول الكفاءات إلى احتياجاتهم العلمية بسبب الروتين والمركزية الشديدة، الأمر الذي يولد لدى هذه الكفاءات شعورا بإحباط وعدم القدرة على تحقيق الذات وتجسيد الطموحات أو المشاركة في صناعة القرارات، وهو ما يتناقض تماما مع ما شاهدوه في الدول الأجنبية التي درسوا فيها.[3]

❖ تسييس الجامعة على حساب الكفاءات وعدم استقلاليتها:

تتعرض معظم الجامعات في الوطن العربي إلى التوظيف السياسي واستغلالها كفضاء للتأطير الإيديولوجي،توظيف المواد التعليمية لتكريس نسق قيمي محدد لا يعتبر المواطنين أحرارا، لذلك فإن الجامعات لم تستطع النمو والتطور لدرجة أن هذا الواقع أثر سلبا على سلوك وموافق النخب العلمية التي استسلمت لحقيقة أن المؤسسات العلمية محكومة بأغراض سياسية تتدخل حتى في إدارة مؤسسات التعليم العالي، وفي وضع كهذا وجد الباحث الجاد ضعف قدرته على الاستمرار في العطاء بالوتيرة والحماس الذي كان عليه أثناء دراسته، وفي المقابل استطاع أشخاص متملقين أن يحصلوا على معظم الحوافز التي كانت من المفترض أن تقدم لمن يستحقها من الكفاءات العلمية المتميزة، وبالتالي فإن تفشي مثل هذه الظواهر والممارسات الخاطئة في السياسات التعليمية بمختلف مراحلها

[1] – ميسون زكي فوحو،" استراتيجية التنمية البشرية ودورها في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة"،(رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012)، ص 22.

[2] – صابرينة مغتات، مرجع سابق، ص 34.

[3] – ميسون زكي فوجو، مرجع سابق، ص 22.

تعكس الحالة المرضية التي تستشري في المؤسسات التعليمية والتي تنعكس نتائجها على الأداء النوعي للجامعات.[1]

❖ غياب الحرية الأكاديمية:

نتيجة لطبيعة النظم السياسية الحاكمة ونهجها الأمني في الدول النامية فقد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد نوعية البحوث العلمية خاصة مجال العلوم الإنسانية التي يتم التعامل معها وفقا لرؤيته السياسية، مما يدفع الكثير من المفكرين أن يترددوا في تحقيق طموحاتهم العلمية في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من أجل معالجتها وتقديم الحلول المناسب لها بسبب أن نتائج تلك الأبحاث والحلول قد تكون مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى مصادرة نتائج البحث أو منعها من النشر.[2]

ب. العوامل الجاذبة:

لا تكمن أسباب هجرة الكفاءات في العوامل والظروف الطاردة فقط، حيث توجد في الوجه الآخر عوامل جذب تتمثل في الأوضاع السائدة في الدول المتقدمة التي تتسرب إليها العقول، حيث تعمل الدول المستقبلة على توفير المحيط العلمي الأكثر تقدما والذي يحفز على مواصلة البحث العلمي، وهذا ما يؤدي إلى جذب الكفاءات إليها، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

ب-1- اهتمام الدول المستقطبة بالبحث العلمي:

حيث تعمل الدول المتقدمة على توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي لكافة المشتغلين بالجامعات ومراكز الأبحاث بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية والدينية والجنس واللون، فهذه العناصر كلها تغيب عندما يتعلق الأمر بأصحاب الكفاءات، إضافة الإنفاق الكبير على البحث العلمي حيث تنفق الولايات المتحدة 2,54٪ من ميزانيتها الكلية وتنفق اليابان 2,65 ٪ وألمانيا 2,54٪ وبريطانيا 2,3٪ وفرنسا 2,25٪ بينما في الدول العربية تنفق على أحسن تقدير نسبة لا تتعدى 1٪ من الدخل القومي وهي بهذا التدني في الإنفاق تشجع أبناءها على الهجرة.[3]

---

[1] - حسام إبراهيم الدسوقي مراد،" أسباب هجرة العقول المصرية"، (رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمياط، 2010)، ص 13.

[2] - ميسون زكي فوجو، مرجع سابق، ص 21.

[3] - طاهر محمد بن طاهر، مرجع سابق، ص 9.

سياسات الهجرة الانتقائية للدول المستقبلة للكفاءات والتي تسعى من خلالها إلى البحث عن الطرق التي تسمح لهم باختيار ذوي المهارات والقادرين على الهجرة، وهذا من خلال وضع مجموعة من التشريعات والقوانين، حيث أصبحت هذه السياسات محل تنافس بين الدول المتقدمة من أجل جذب أكبر نسبة من العقول، وفي هذا المجال قامت فرنسا بسن قانون جديد للهجرة يخص ذوي الكفاءات العالية وهو ما عرف بالهجرة الانتقائية التي حددت فترتها بثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا بزيادة الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90 ألفا إلى 150 ألفا ثم 210 ألاف في السنة، وفي بريطانيا عزمت السلطات زيادة 500 جنيه إسترليني في شكل رسوم الدخول إلى المملكة ويستثنى من ذلك المهاجرون من ذوي الكفاءات العالية.[1]

كما سعت العديد من الدول المتقدمة في إطار تجسيدها لمجتمع المعرفة لتصبح بيئة علمية جاذبة لمختلف الكفاءات من الدول النامية إلى إنشاء العديد من المؤسسات البحثية، ففي سنة 1913 أنشئت مؤسسة روكفلر الأمريكية التي تعتمد في برامجها اعتمادا كليا على المعرفة، كما أنشأ الكنديون سنة 1970 مركز بحوث التنمية الدولية تحت شعار التمكين من خلال المعرفة، حيث يهدف إلى تزويد المجتمع بوسائل اكتساب المعرفة المناسبة واللازمة للتنمية، بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للعلوم في أمريكا.[2]

ب-2- العوامل الاجتماعية:

لا يمكن إغفال الجانب الاجتماعي كأحد الأسباب التي تتحكم في قرارات الهجرة، حيث يشكل النظام الاجتماعي للدول المتقدمة بما يحتويه من أنساق مختلفة جذبا للكفاءات العلمية، فاعتياد بعض الكفاءات على نمط الحياة الغربية واحترام كرامة الإنسان وسيادة النظام والانضباط في العمل والحياة، ومن هنا يبدأ العالم بعقد المقارنات بين الأوضاع السائدة في بلد المهجر وبلده الأصلي حيث تسود الفوضى وعدم احترام الباحثين وتقديرهم وانتشار البطالة حتى بين العلماء والانتظار طويلا للحصول على وظيفة مناسبة الأمر الذي يولد لديهم شهور بالغربة في أوطانهم.[3]

---

[1] – شيخاوي سنوسي،" هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر99ـ2010"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، 2011)، ص 55.

[2] – المرجع نفسه، ص 55.

[3] – حسام إبراهيم الدسوقي مراد، مرجع سابق، ص ص 10 – 11.

إن العديد من الكفاءات ممن تلقوا تكوينهم في الخارج قد يجدون موانع اجتماعية في الاندماج مرة أخرى في وطنهم الأصلي نتيجة للتباين الاجتماعي والسلوكي فالاغتراب الداخلي يكون وقعه أشد خطورة على الباحث العلمي الذي تعود على الحرص على الوقت وتقديسه في بلاد المهجر، الأمر الذي سيجعله يفكر بالاغتراب مرة أخرى.[1]

إضافة إلى ذلك يعد عامل الأجور المرتفعة والامتيازات وتوفر أنظمة الضمان الاجتماعي والاحترام والتقدير الذي يحضا به أصحاب الكفاءات العالية، إلى جانب الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدول المتقدمة والحرية الأكاديمية كلها عوامل من شأنها أن تساهم في جذب الكفاءات العربية.

مما سبق ذكره نستنتج تعدد الأسباب المؤدية إلى هجرة الأدمغة من بلدانها الأصلية إلى بلدان أكثر تقدما وتطورا، حيث تنوعت هذه الأسباب بين أسباب علمية واقتصادية وسياسية أو بالأحرى بين ظروف مزرية انعدمت فيها الحياة العلمية فأجبرت على الطرد وبين ظروف وبيئة مشجعة على البحث العلمي والحياة الكريمة فاتحة أمامهم أفاقا أوسع وأكثر عطاء عملت على جذبهم، لكن تأثير هذه الأسباب يختلف من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع أسباب تدفع كفاءاته العلمية إلى الهجرة، وبالتالي فإن قدرة أي دولة على الاحتفاظ بكفاءاتها متوقف على مدى توفير البيئة المناسبة لها.

2- الآثار السلبية المترتبة عن هجرة الأدمغة:

تشير إحصائيات أجرتها منظمة اليونسكو بأن حوالي 100000 من أرباب المهن وعلى رأسهم العلماء والمهندسون والأطباء والخبراء والطلاب يهاجرون من ثمانية أقطار عربية هي: لبنان، سوريا، الأردن، العراق، مصر، تونس، المغرب، الجزائر، كما أن 70٪ من العلماء الذين يسافرون إلى الدول الغربية للتخصص لا يعودون إلى دولهم، لذا تفرز هجرة العقول العربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصر على ذلك فقط بل تمتد إلى التعليم وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية[2]، وعليه تتمثل هذه الآثار السلبية فيما يلي:

أ- الإنفاق على الكفاءات:

إن من بين الآثار المترتبة عن هجرة الكفاءات تلك الخسائر المتمثلة في هدر الأموال على الطلبة الذين نالوا هذه الكفاءات المتقدمة، حيث تكبدت الجزائر خسائر

[1] - المرجع نفسه، ص 11.

[2] - نصر الدين محمد أبو غمجة، مرجع سابق، ص 16.

بقيمة 700 مليار دولار وهي قيمة تكاليف تكوين طلبة جامعيين وباحثين جزائريين، تم إرسالهم إلى الخارج على المدى أربعين سنة الماضية، وفيما يخص عدد المنح التي قدمتها الدولة لمختلف الجامعيين على مختلف المستويات فقد ارتفعت مابين سنة 1970 إلى 1990 إذ بلغ عدد المستفيدين آنذاك 20 ألف، وبلغت تكاليف تكوينهم 420 مليون دولار، وبعد هذا تقلصت هذه التكاليف إلى 36 مليون دولار في الفترة مابين 1994 و2006 بسبب تراجع عدد المنح وهو القرار الذي تم اتخاذه بعد تسجيل عودة 50 ٪من الأدمغة الجزائرية.[1]

أما داخل الجزائر فتنفق الدولة على كل كل طالب جامعي حسب الاختصاص مابين مائتين وأربع مائة يورو شهريا، كما أن تكوين طبيب مختص في الجزائر يكلف خزينة الدولة 200 ألف يورو، وفي الجزائر تنفق كل أسرة على الطالب ما مقداره 5000 دينار جزائري، ويمكن من خلال هذه الأرقام تقدير حجم الخسائر المترتبة عن هجرة الأدمغة الجزائرية.[2]

لقد شكل إنفاق هذه الأموال على تكوين الطلبة هدرا للمال سواء كانت أموال الدولة أو أموالهم الخاصة وهذا بسبب عدم انتفاع الجزائر من هذه الكفاءات بسبب هروبها للخارج مما كان له انعكاس سلبي على التنمية في الجزائر.

ب- العجز في التأطير الجامعي:

يشكل تناقص الكفاءات الذي تعاني منه البلدان النامية نتيجة للهجرة خسارة فادحة بأجهزة التعليم العالي، حيث تعد الكفاءات عمادة العملية التعليمية الضرورية في تعبئة وتهيئة القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية، وعلى صعيد الوطن العربي وانسجاما مع التزايد السكاني في بعض البلدان العربية حصل توسع كبير في المدارس والمعاهد والجامعات، وهذا ما رافقه ارتفاع في أعداد الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة، وهذا يحتاج إلى كوادر تدريسية كافية، وذات كفاءة، حيث أن هجرة قسم من الأساتذة تقلل من نسبتهم إلى الطلبة، الأمر الذي يؤثر على سير التعليم ونجاحه في تحقيق أهدافه.[3]

[1] – مانع فاطمة، مرجع سابق، ص 281.

[2] – صالح زياني، منير مباركية، نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 13، جوان 2015، ص 320.

[3] – كمال عبد حامد آل زيارة، سعد خضير عباس إبراهيمي، مساهمة في هجرة الكفاءات من الدول النامية مع إشارة خاصة لحملة الشهادات العليا في العراق، بحث نظري تطبيقي، مجلة أهل البيت، ع 8، ص 39.

في هذا المجال فإن مجانية التعليم في الجزائر فتحت المجال للشباب المنتمين لكافة الشرائح الاجتماعية للالتحاق بالجامعة مما أدى إلى تزايد عدد الطلبة، لكن المشكل في أن هذا التزايد في عدد الطلبة لم يصاحبه تزايد في عدد الأساتذة، فحسب وزير التعليم العالي فإن الجامعة الجزائرية بحاجة إلى 30 ألف أستاذ لسد العجز الموجود على مستوى الجامعات.

ج- ضعف التكوين:

لقد أدى غياب الأساتذة والمؤطرين المؤهلين إلى التوظيف العشوائي في مجال التعليم العالي بحثا الكم من أجل سد النقص المسجل نتيجة فقدان الأساتذة المهاجرين إلى تدني مستوى التكوين الجامعي في الجزائر، حيث لجأت الوزارة إلى نظم التدريس بالمشاركة، ومن أجل سد العجز يتم انتداب أساتذة من خارج القطاع كالمحاميين والمهندسين وحاملي شهادة الليسانس، الذين تنقصهم منهجية التدريس والتعامل مع المادة العلمية مما انعكس بشكل سلبي على التحصيل المعرفي للطلبة.[1]

د- إضعاف القدرة القيادية والتنظيمية في المجتمع:

إن غياب الإطارات ذات الكفاءة العالية يعني تلقائيا شللا في العناصر التنظيمية والقيادية والإدارية للمجتمع، ويؤدي غياب هذه العناصر إلى هبوط الإنتاج في المجتمع وحدوث التصدعات فيه، ويعود السبب في ذلك إلى استبعاد القيادات من ذوي الكفاءات، وعدم مشاركتها بأي قرار وهذا يعتبر من الفجوات الواضحة والمؤثرة في المجتمع.[2]

لذلك فشعور العالم بعدم احترامه وتقديره ومنحه المنصب الذي يتناسب مع قدراته العلمية، وعدم الأخذ برأيه في الأمور التي تهم المجتمع يضطره إلى الهجرة، مما يدفع الدولة إلى إحلال مكانه العنصر الأجنبي الذي يكبدها أموالا طائلة في سبيل الحصول على الخبراء.

هـ- إعاقة التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

إن الاقتصاد اليوم أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على عامل المعرفة في توليد الثروة، نتج عن ذلك نمو الاستثمار في مجالات كثيفة المعرفة كالتعليم، فبعد أن ينظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه شكل من أشكال الاستهلاك، أصبح اليوم استثمار في الرأسمال البشري، على أساس أنه النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية، وما نلاحظه في الواقع

[1] - شيخاوي سنوسي، مرجع سابق، ص 149.

[2] - عمر اسماعيل حسين، هجرة الكفاءات العراقية وأثرها على الاقتصاد العراقي، 90-2009، ص 37.

أن هذا الإنفاق هو فعلا هدر للأموال دون مقابل، وذلك بسبب أن الدول النامية تعمل على تكوين الإطارات لتجدها الدول المتقدمة في الأخير جاهزة من أجل الانتفاع بها في شتى الميادين، وإذا كان ما تعانيه اليوم اقتصاديات الدول النامية من تخلف وعدم تحولها إلى اقتصاديات معرفية فهذا بسبب نقص الأساتذة والباحثين.[1]

و – عدم فاعلية البحوث العلمية الإنتاجية:

يعد نشاط البحث العلمي أحد أسباب تقدم الدول والمجتمعات، حيث يقدم حلولا للمشاكل التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، لذلك تشكل هجرة الكفاءات انعكاسا سلبيا على الواقع العلمي والتكنولوجي نتيجة التبعية الخارجية، وتخلف القدرة الذاتية في المجال العلمي والتكنولوجي، لعدم القيام بالأبحاث العلمية الإنتاجية، بالرغم من وجود مراكز البحث العلمي، والاعتماد على الأبحاث النظرية بغرض الترقية الوظيفية.[2]

ز – تزايد انتشار ظاهرة الأمية:

تعد هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحله، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق أمية في العالم، إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي نحو 49 ٪ ولا يزال هذا المعدل هو الأعلى في العالم، ويعني المعدل الحالي وجود أكثر من 70 مليون أمي في الوطن العربي، ويشكل هذا الرقم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية، والتقنية والمعرفية المصدر الرئيسي للميزة التنافسية، وأساس التفوق والتنافس بين الأمم.[3]

ح– إرباك خطط الإبتعاث لدى الدول النامية:

من خلال سعيها إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، تضع الدول النامية الخطط التنموية الشاملة، وتبعث بعض العناصر البشرية للإطلاع والدراسة على أمل أن يعودوا لها ويساهموا في دفع عجلة التقدم، ولكن للأسف فكثير من هؤلاء لا يعودون إلى الوطن، ففي تقرير حكومي أمريكي أن نسبة الطلبة لمتنعين عن العودة بلغت 48 ٪من مجموع الطلبة الذين ذهبوا إلى الولايات المتحدة بغرض الدراسة.[4]

[1] – شيخاوي سنوسي، مرجع سابق، ص 150.

[2] – عمر اسماعيل حسين، مرجع سابق، ص 36.

[3] – نصر الدين محمد أبو غمجة، مرجع سابق، ص 17.

[4] – صابرينة مغتات، مرجع سابق، ص 39.

كما أن امتناع الطلبة الذين منحتهم الدولة منحا دراسية من أجل مواصلة تكوينهم في الخارج عن العودة إلى البلاد، أدى إلى إصدار رئيس الجمهورية قرار سنة 2008 بمنع المنح، وهذا ما أثر بشكل سلبي على الطلبة المتفوقين بسبب حرمانهم من مواصلة تكوينهم في الخارج.

ط- توسع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة:

تؤدي هجرة العقول إلى توسيع الفجوة بين الدول المتقدم والدول المتخلفة، لأن هجرة العقول تمنح للدول المتقدمة فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصة وأن التكنولوجيا والاختراعات التي أبدعها أو ساهم في إبداعها أولئك المهاجرون تعتبر ملكا خاصا للدول الجاذبة لهم، وحرمان دولهم الأصلية من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية.[1]

ي- التأثير على معنويات الأساتذة بالوطن:

تترك هجرة الكفاءات أثرا نفسيا سيئا لدى الكفاءات التي بقيت في الوطن، فالباقون يشعرون بأنهم معاقبون بسبب ولائهم، فهم يعيشون في ضل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية سيئة قياسا مع زملائهم الذين يعملون في ضل ظروف أفضل من جميع النواحي العلمية والمادية والنفسية.[2]

3- بعض الإحصائيات حول ظاهرة هجرة الأدمغة:

تتضارب الأرقام حول العدد الحقيقي للكفاءات الجزائرية بالمهجر، فحسب إحصائيات مسجلة سنة 2010 لدى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية أن عدد الكفاءات العلمية ذات المستوى الأكاديمي العالي يفوق 15200، وفي تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2006 أكد أن عدد الكفاءات الجزائرية التي غادرت البلاد خلال فترة التسعينيات بلغ 40 ألف إطار من بينهم 10 آلاف طبيب مقيم بفرنسا، أضاف نفس المصدر أن في الولايات المتحدة وحدها 3000 باحث جزائري، كما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بعد فرنسا والصين في توفير اليد العاملة الفنية في كندا، ومن بين حاملي الشهادات الجامعية العليا غادر 71500 مابين سنتي 1990 و1996.[3]

[1] - ميسون زكي فوجو، مرجع سابق، ص 27.

[2] - صابرينة مغتات، مرجع سابق، ص 40.

[3] - شيخاوي سنوسي، مرجع سابق، ص ص 136 - 137.

ووفقا لإحصائيات جامعة الدول العربية وبعض المنظمات المهتمة بظاهرة هجرة العقول احتلت الجزائر المرتبة الأولى من حيث هجرة الأدمغة والكفاءات ب 215347 كفاءة علمية.[1]

كما هاجر 70 من أساتذة معهد الرياضيات بجامعة الجزائر خلال العقد الأخير، ومما جاء في جريدة الأيام الجزائرية في 2011/4/22 أنه يوجد 25 ألف باحث وأستاذ امتنعوا عن العودة إلى الجزائر، وهو ما يعادل 50٪ من مجموع الباحثين الموجودين في الخارج سنة 1970، أما بين الفترة 1994و 2006 فقد إرتفع عدد الطلاب الذين غادروا الجزائر إلى 71000 طالب حيث استقبلت جامعات أمريكا الشمالية في بداية التسعينيات ما لايقل عن 18 ألف جامعي وإطار عالي المستوى.[2]

في سنة 2012 بلغ عدد الطلبة المهاجرين 23281 قاصدين دول ocde يتوزعون على خمس دول رئيسية في المنظمة وعلى رأسهم فرنسا التي استقبلت لوحدها 21804 طالب. وفي السنة الدراسية 2011/2010 تم إحصاء 22818 طالب جزائري بفرنسا منهم 20617 طالب مسجل في الجامعات وموزعين على التخصصات التالية: القانون، الاقتصاد، الآداب، اللغات، الطب، الصيدلة، العلوم التكنولوجية.أما في السنة الدراسية 2013/2012 تم إحصاء عدد الطلبة المسجلين في نظام ل م د كما يلي: ليسانس: 6768، ماستر: 11749، دكتوراه: 1895.وفي السنة الدراسية 2015/2014 بلغ هدد الطلبة الجزائريين 21279 طالب منهم 17874 مسجلين بالجامعات وبهذا الرقم تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بعد الصين والمغرب.[3]

المحور الثالث: بعض التدابير للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة:

للتقليل من ظاهرة هجرة الأدمغة ينبغي على الجامعة وضع إستراتيجية تسعى من خلالها إلى الحفاظ على مواردها البشرية بإزالة قسما من العقبات التي تواجهها ومن ثم

[1] – مرواني نادية، عرابة رابح، أثر هجرة الأدمغة من الدول النامية على إنتاجها الفكري، مجلة الباحث الاقتصادي، ع 6، ديسمبر 2016، ص 226.

[2] – مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، هجرة الكفاءات العلمية وآثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ملتقى دولي حول رأسمال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة يومي 13 – 14 ديسمبر، 2011، ص 15.

[3] – مانع فاطمة، مرجع سابق، ص ص 277 – 178.

معالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها العلمية عبر إجراءات علمية عديدة في مقدمتها ما يلي:[1]

- إجراء مسح شامل لأعداد الكفاءات المهاجرة بهدف التعرف على حجمها وموقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها.

- وضع البرامج الوطنية لمواجهة هجرة العقول وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من أصحاب الكفاءات.

- حث الحكومة على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم إزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم.

- تنظيم المؤتمرات للمغتربين، وطلب مساعدتهم والاستفادة من خبراتهم في ميادين نقل التكنولوجيا والمشاركة في تنفيذ المشروعات.

- التعاون مع منظمة اليونسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها.

كما يجدر أيضا الإشارة إلى ضرورة توفير الحرية التامة للقائمين والمشتغلين بالبحث العلمي في بلادنا وتذليل كل العقبات أمامهم، سواء كانت هذه العقبات مادية، معنوية، معرفية...الخ، وكذلك إبعاد شبح الجماعات الضاغطة عن حرم الجامعة وتوفير الحماية للأستاذ والباحث.[2]

الحاجة إلى الرعاية والتي تتمثل في تحسين وضعية الباحثين الاقتصادية والاجتماعية ليتفرغوا للبحث والإبداع، وكذا الثقة بمجهوداتهم وتكريم المتميزين منهم واستشارتهم عند إعداد المشاريع التنموية، وتأسيس مجلس أعلى للباحثين أساتذة الجامعات على المستوى الوطني للتكفل بانشغالاتهم واعتبارهم في مصاف أولي الفضل.[3]

كما ينبغي على الجامعة تكثيف جهوده الاتصالية والإعلامية من أجل تعريف الكفاءات التي في الخارج بالجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية من أجل توفير البيئة

---

[1] - ابراهيم عبد الخاق رؤوف، كفاح يحي صالح العسكري، مرجع سابق، ص 232.

[2] - كبار عبد الله، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 16، سبتمبر 2014، ص 306.

[3] - المرجع نفسه، ص 306.

المناسبة للبحث العلمي، إضافة إلى ذلك دعوتها لحضور الملتقيات والندوات التي تعقد في الجزائر للاستفادة من أرائهم في تقديم الحلول للمشاكل التي تعاني منها الدولة في جميع الميادين.

أم فيما يخص الكفاءات التي هي داخل الوطن فيمكن الحفاظ عليها بتقديم لها كل الخدمات التي تحتاجها وبجودة عالية، وذلك من خلال وضع الباحث في المكان المناسب الذي يستحقه، والقضاء على المحسوبية والولاءات في تعيين المناصب القيادية وفتح المجال أمام الأساتذة للمشاركة في صنع القرار داخل الجامعة أو على مستوى الدولة ككل وتمكين هذه الكفاءات من حقوقها في المناصب والترقيات والرواتب الجيدة على حسب قدراتها وخبراتها، بحيث يصبح تقييم العنصر البشري خاضعا لمنطق الكفاءة والفعالية والأداء الجيد، وأخيرا فإن أساس الحفاظ على الرأسمال البشري وضمان عدم نزوحه إلى الخارج يكمن في الإدارة الرشيدة للموارد البشرية التي تمر عبر الأمن الوظيفي، الانتقاء في التعيين وكل ما يتعلق بالتدريب وتوظيف الأكفاء، وفي مقام ثالث تأتي الحوافز في صورة الأجور العالية من أجل التحفيز على الاستمرار في العمل وبالتالي فضمان مردود أكبر للكوادر يتطلب تدفق المعلومات وإذكاء روح المشاركة والتمكين وروح الفريق والهيكلة الوظيفية والتدريب وتطوير المعلومات والمساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية التي تشكل نقطة مهمة في مقاييس النجاح، بحث يكون تكافؤ الفرص في التوظيف والتعامل مع الأفراد بعدالة وإنصاف بحيث ينال كل فرد حقوقه ولا يوجد تمييز بينه وبين زميل آخر يحمل نفس المؤهل.[1]

خاتمة:

نستنتج مما سبق ذكره أن لهجرة الكفاءات العلمية العديد من الآثار والانعكاسات السلبية على الدول العربية، فكثير من الدول العربية ومنها الجزائر فشلت في الاستثمار في مواردها البشرية والحفاظ عليها، فهجرة العقول تعتبر أحد العوامل الرئيسية المؤثرة التي أدت إلى تخلف الاقتصاديات العربية، وتعميق الفجوة بين الدول النامية والدول المتخلفة، باعتبار أن هذه العقول هي المخطط للمجتمع والمجدد له وهي دعامة التنمية. لذلك يتطلب الحد من تفاقمها وقفة جدية وموضوعية من جانب الحكومة من خلال تشخيص الأسباب الطاردة لهذه الكفاءات والعمل على القضاء عليها، لأن في الجانب الآخر

[1] – أسامة – أ، نزيف الأدمغة مستمر 37 ألف كادر غادروا الجزائر خلال 8 سنوات،جريدة السلام، في الموقع الإلكتروني:
http://www.essalamonline.com/ara/permalink/15254.html#ixzz4os5uV6PM,1030 - 2017/8/5-،

يوجد مجتمع يعمل جاهدا على اصطيادها من خلال تقديمه كل الإغراءات اللازمة لجذبها، لأنه يعي جيدا أن الاستثمار الحقيقي يمكن في العنصر البشري الذي يحقق النمو والازدهار في جميع المجالات.